

مشكلة اللاجئين في أفريقيا:

الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة

راوية توفيق(*)

تعد مشكلة اللاجئين في أفريقيا أحد مشاكل القارة الرئيسة، وقاسماً مشتركاً بين معظم الدول الأفريقية، وهي تضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشاكل النظم السياسية الأفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة أفريقية. وقد تزايدت أعداد اللاجئين في أفريقيا بشكل سريع، فقدر عددهم عام ٢٠٠٣م بحوالي ٣,٢ مليون لاجئ. ورغم أن سكان أفريقيا لا يمثلون سوى حوالي ١٢ ٪ من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي ٣٢ ٪ من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي ٩,٧ مليون لاجئ(١).

وتعرض الدراسة لأبعاد وملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا بادئة بتحديد بعض القضايا النظرية، ثم عرض بعض الأبعاد الكمية والكيفية للمشكلة في القارة، ودراسة إحدى الحالات التطبيقية وهي مشكلة اللاجئين الناجمة عن أزمة (دارفور)، وتختتم الدراسة تحليلها ببعض المبادئ التي يجب أخذها في الاعتبار لوضع حل شامل لمشكلة اللاجئين في أفريقيا.

المطلب الأول:
قضايا اللاجئين في العالم: الأبعاد النظرية:

اللاجئ وفقاً لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام ١٩٥١م هو: «أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوّغه من التعرض لاضطهاد؛ لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه

(*) معيدة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(1) 2003 Global Refugee Trends , United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) , June 2004 , p.89.

لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، وغير قادر - أو لا يريد - بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته». كما تنطبق صفة لاجئ وفقاً لتعريف الاتفاقية على كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب التخوف من التعرض لاضطهاد، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة(١).

وبذلك فإن اللاجئ يختلف عن النازح الذي ينتقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته، ويظل متمتعاً بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي(٢). كما أن اللاجئ يختلف عن المهاجر الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل، ويملك قرار العودة إليها بخلاف اللاجئ الذي يترك دولته خوفاً على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار، أو مصدر الاضطهاد(٣).

وقد تفاقمت أعداد اللاجئين في العالم خلال تسعينيات القرن العشرين بشكل ملحوظ. وللدلالة على ذلك تكفي الإشارة إلى أنه عند إنشاء (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) عام ١٩٥١م كانت مهمتها رعاية مليون لاجئ؛ وهي الآن وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٣م ترعى حوالي ١٧ مليون لاجئ ونازح(٤). ومما يزيد من حجم المشكلة أن حوالي ٨٠ ٪ من عدد اللاجئين يكون غالباً من الأطفال والنساء(٥).

ومع هذا التزايد قدمت بعض الاجتهادات لتفسير ظاهرة اللجوء خاصة في الدول النامية؛ فأرجعها البعض إلى عوامل داخلية في دول المنشأ، ومن أهم هذه العوامل الفقر والذي يؤدي بدوره إلى الصراع وما ينتج عنه من حركة اللاجئين. وقد استشهد هؤلاء بأنه من بين الدول الثلاثين الأكثر تصديراً للاجئين في العالم هناك ٢٦ دولة تحت خط الفقر. وفي مقابل هذا الاتجاه الذي يرد ظاهرة اللجوء إلى عوامل داخلية ظهر اتجاه آخر يفسرها بعوامل خارجية. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفر عن تزايد الحروب الأهلية؛ ومن ثم

(1) The 1951 Convention relating to The status of Refugees , Article 1 .

كان تعريف اللاجئ السائد قبل الاتفاقية تعريف واسع يشمل أي فرد خارج حدود الدولة التي يتمتع بجنسيتها طالما لم يكتسب جنسية أخرى، ولم يكن الأمر مرتبطاً بعنصر الاضطهاد كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام ١٩٥١. وتعريف الاضطهاد الوارد في تعريف الاتفاقية هو محل للخلاف، فالبعض يرى أن الاضطهاد الاقتصادي لا يكفي كمؤشر ليكتسب اللاجئ هذه الصفة في دولة الملجأ بينما يعتبر آخرون أن الحرمان الاقتصادي المنظم أوالدائم هو نوع من أنواع الاضطهاد، ومن ثم يعتبر من انتقل إلى دولة غير دولته هرباً من التخلف ومشكلات التنمية لاجئاً. انظر في تفصيل ذلك:

Tony Kushmer and Kathrine Knox , Refugees in the age of Genocide : Global , national and local perspectives during the Twentieth Century , (London : Frank Cass , 1999), p.13.

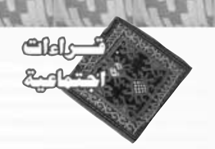
(2) Ebenezer Q.Blavo , The problems of Refugees in Africa: Boundaries and Borders , (England : Ashgate Publishing LTD , 1999) , p.12.

(3) Tony Kushmer and Kathrine Knox , op.cit , p.12-13.

(4) 2003 Global Refugee Trends , op.cit , p.89.

(٥) حازم حسن جمعة، «مفهوم اللاجئ في المعاهدات الدولية»، في: أحمد الرشيدى (محرر)، الحماية الدولية للاجئين، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٦.





تزايد أعداد اللاجئين في العالم؛ فبعد أن كان طرفا الحرب الباردة يعملان على تحقيق الاستقرار لحلفائهم لم تعد هناك حاجة لمساندة الحلفاء في الدول النامية التي بدأ بعضها يموج بالصراعات[١].

كذلك فقد اتسع نطاق المناقشات حول مدى كفاية الإطار القانوني الدولي الحاكم لقضايا اللاجئين، والحاجة إلى تطوير اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١م على اعتبار أن الاتفاقية لا تتعامل مع أسباب اللجوء، أوالاحتياجات الخاصة للاجئين من الأطفال والنساء. كما أنها لا تطرح الكثير من الحلول لحماية اللاجئين، بل إن البعض ذهب إلى أن الاتفاقية قد عفى عليها الزمن، ولا يمكن إعمالها على أرض الواقع، وأنها باتت غير ذات جدوى، وتفتقر إلى المرونة. وفي المقابل تدافع اتجاهات أخرى عن الاتفاقية بوصفها اتفاقاً عالمياً يضع معايير بشأن كيفية حماية اللاجئين، وأن هناك العديد من الجهود تبذل لتطوير هذه الحماية على أرض الواقع[٢].

ولوضع إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين يجب الأخذ في الاعتبار أن قضية اللاجئين ليست قضية قانونية فقط، ولكن تتشابك فيها عوامل عدة إنسانية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية. فلا شك أن حركة اللاجئين إلى دول الملجأ تؤثر على التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وقد تمثل في النهاية تهديداً لاستقرارها. كما أن وجود هؤلاء اللاجئين في دول الملجأ خاصة الدول النامية يمثل ضغطاً حاداً على تلك الدول التي تحاول بقدر الإمكان الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أمنها القومي من ناحية والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى. فاللاجئون يمثلون عبئاً اقتصادياً على دول الملجأ لاحتياجهم لوظائف وخدمات اجتماعية في الوقت الذي يحتاج فيه سكان دول الملجأ - أيضاً - لهذه الخدمات. وقد يخلق ذلك شعوراً بالرفض وعدم القبول تجاه اللاجئين، وضغوطاً على حكومات دول الملجأ للتضييق على الهجرة وحق اللجوء.

ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء اللاجئين يرتبطون بالمشكلات الأمنية والصراعات العرقية في بلادهم ؛ فهم في الغالب يعيشون بالقرب من حدود بلادهم المضطربة بالصراعات الداخلية، وتنظر إليهم حكومات بلادهم - أحياناً - على أنهم ينتمون إلى أحد أطراف الصراع، أو يدعمون هذا الطرف مادياً ضد الحكومة أو الأطراف الأخرى، في الوقت الذي قد ينظر إليهم فيه في دول الملجأ على أنهم جزء من قوات منخرطة في حرب عصابات أو مهاجرون غير شرعيين[٣].

لهذه الأسباب وغيرها اتجهت العديد من

(١) إبراهيم نصر الدين، «اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا»، في: إبراهيم نصر الدين (محرر)، الموسوعة الأفريقية، المجلد الخامس، مايو ١٩٩٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل:

إريكا فيلر، «اتفاقية وضع اللاجئين في عامها الخمسين: مستقبل حماية اللاجئين»، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين بجامعة اكسفورد، العدد العاشر، يوليو ٢٠٠١، ص ص ٦ - ١٠.

(3) Gil Loesher , "Refugee Issues iN International Relations " ,in : Gel Loesher and Laila Monahan (eds.), Refugees and International Relations (U.S : Oxford University Press, 1989, p.4.

الحكومات إلى وضع قيود على حق اللجوء ؛ ففي بعض الأحيان أغلقت بعض الدول أبوابها أمام اللاجئين، أو عاملت كافة من يحاولون عبور حدودها على أنهم مهاجرون غير شرعيين، بل أن بعضها مارس انتهاكات لحقوق بعض الأفراد في معسكرات اللاجئين على الحدود، ومنعت الصحافة ووكالات وهيئات المعونة من الوصول إلى هذه المعسكرات[١].

وقد عززت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من تلك السياسات؛ فمنذ تلك الأحداث واجه اللاجئون صعوبات في إيجاد مأوى آمن، وأصبح ينظر إليهم بمزيد من الشك والريبة؛ فقد أصبح اللجوء ينظر إليه على أنه وسيلة قد تمكن الإرهابيين وغيرهم من غير المرغوب فيهم من الانتقال من دولة إلى أخرى لذا اتجهت هذه الحكومات بشكل متزايد إلى استبعاد العديد من اللاجئين من الحماية، وتوجيه التّهم إليهم، وهددت بطرد بعضهم أو إعادتهم قسراً إلى دول منشئهم. كما قامت بعض الدول بتنفيذ عدد من التعديلات في تشريعاتها بشكل أثر سلباً على حق اللجوء. ففي الولايات المتحدة علقت الحكومة مؤقتاً مسألة إعادة توطين حوالي ٢٠ ألف لاجئ كانوا قد أخطروا أنهم سيتمكنون من دخول الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة اقتُرح قانون جديد لمكافحة الإرهاب يسمح لوزير الخارجية برفض طلبات اللجوء التي يمثل أصحابها تهديداً للأمن القومي[٢].

ومن ناحية أخرى توسعت بعض الدول في تطبيق (مبدأ الاستبعاد) والذي يعني استبعاد بعض الأفراد من حق اللجوء لأسباب منها ارتكابهم لجريمة ضد الإنسانية، أو جريمة حرب، أو جريمة غير سياسية خطيرة[٣]. كما وجدت بعض الدول في هذه الأحداث فرصة للهجوم على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، بل وقواعد حقوق الإنسان بصفة عامة. وفي كثير من الدول تمارس السلطات الرسمية، أو الإعلام، أو السكان المحليين تمييزاً ضد هؤلاء اللاجئين. ولا يخفى ما أدت إليه هذه الأحداث من تعزيز مشاعر كراهية الأجانب وعلى رأسهم اللاجئين[٤].

ولا توجد حلول جاهزة لمشكلة اللاجئين في العالم؛ فموجات اللاجئين من أفغانستان وفلسطين والسودان وبوروندي، - وهي الدول الأكثر تصديراً للاجئين في العالم - تستمر لعقود، وتبقى الحلول السياسية لهذه المشاكل متعثرة في معظم الأحوال[٥]. ورغم كثرة الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع هذه المشكلة إلا أن حلولها لا بد أن تعتمد على اقتراب متعدد الأبعاد لا يتعامل مع الآثار الإنسانية للظاهرة فقط، بل يتعامل مع جذورها السياسية والاقتصادية أيضاً.

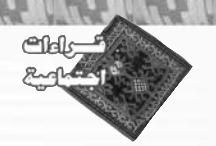
(1) Ibid , p.5.

(٢) ماثيوج. غيبنى، «الأمن وأخلاقيات اللجوء بعد الحادي عشر من سبتمبر»، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٣، يونيو٢٠٠٢، ص ص ٤٠-٤٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: مونيت زارد، «الاستبعاد والإرهاب واتفاقية اللاجئين»، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٣، يونيو٢٠٠٢، ص ص ٣٢-٣٤.

(4) Ruud Lubbers , " After September 11 : New challenges to Refugee Protection " , World Refugee Survey 2003 , US Committee for Refugees , pp.2-6.

(5) 2003 Global Refugee Trends , op.cit , p.3.



المطلب الثاني:
مشكلة اللاجئين في أفريقيا: الملامح والأبعاد:

تعتبر القارة الأفريقية أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين؛ حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم؛ فهي - كما سبقت الإشارة - تحتوي على حوالي ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم، ومن بين الدول العشرين التي تحتل قمة الدول المصدرة للاجئين هناك ثماني دول أفريقية يزيد عدد لاجئي كل دولة منها في الخارج على المائة ألف لاجئ، كما أن هناك ثلاث عشرة دولة أخرى يزيد عدد لاجئيها على عشرة آلاف لاجئ (انظر الجدول رقم ١).

وترتبط مشكلة اللاجئين في أفريقيا بصراعات وحروب معظمها ذات طبيعة ممتدة تؤدي إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومقبولة ومستديمة لها. وسواء كانت هذه الصراعات والحروب عرقية تنشب بين الدولة وجماعات لغوية أو عرقية أو دينية أو غير عرقية؛ وهي التي تدور بسبب الاختلافات الطبقية والإقليمية والأيديولوجية أو الصراع على السلطة بين الحكومة والمعارضة فإنها تؤدي إلى فرار الملايين من اللاجئين من الدولة، أو على الأقل إجبارهم على الانتقال إلى أماكن أخرى تخف فيها حدة الصراع داخل الدولة نفسها(١). لذلك فظاهرة اللاجئين في أفريقيا هي من وجهة نظر بعض المحللين ترتبط بأزمة الاندماج الوطني التي تعيشها العديد من دول القارة منذ الاستقلال والتي أخفقت أنظمة الحكم الأفريقية في التعامل معها(٢).

وتتعدد الأمثلة على ذلك؛ ففي رواندا أدت الحرب الأهلية والمذابح الجماعية عام ١٩٩٤م والتي تعرضت لها (التوتسي) إلى هروب أعداد ضخمة تراوحت بين ٢ - ٣ ملايين لاجئ(٣)، وفي الكونغو الديمقراطية والتي ساد فيها نزاع تدخلت فيه سبعة جيوش من الدول المحيطة اقتلعت حوالي ٢,٥ مليون لاجئ من وطنهم، وأجبروا على الإقامة في معسكرات اللاجئين في الدول المحيطة. ولم يكن الأمر مختلفاً في أنجولا التي استمرت فيها الحرب الأهلية حوالي ثلاثة عقود شردت فيها ما بين ٣-٥ ملايين لاجئ ونازح(٤).

ولكن الاكتفاء بهذه الإحصاءات لا يعطي فكرة كافية عن تعقد مشكلة اللاجئين في أفريقيا؛ لذلك يتناول هذا المحور بعض أبعاد مشكلة اللاجئين في القارة. وقبل تناول هذه الأبعاد بشيء من التفصيل تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة التي يمكن استنتاجها من البيانات والإحصاءات الواردة في الجداول الملحقة:

أولاً: رغم أن مشكلة اللاجئين تنتشر في العديد من الدول الأفريقية إلا أنه ليس كل الدول أو الأقاليم الفرعية في أفريقيا تتأثر بالمشكلة بنفس الدرجة؛ فنتيجة لحل الصراعات في موزمبيق وناميبيا وجنوب

(١) انظر في علاقة اللاجئين بالنوعين من الحروب: أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي انظر: إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(4) Ray Wilkinson ," Africa on the Edge ", Refugees Magazine , UNHCR , no. 131 , 2003, p.13.

أفريقيا في فترة ما بين أواخر الثمانينيات ومنتصف التسعينيات قلت حدة الصراعات في هذه المنطقة، وتناقصت أعداد اللاجئين كما يتضح في جدول رقم١.

وفي الوقت نفسه فإن هناك منطقتان أساسيتان تعانيان من المشكلة بشكل حاد، الأولى: هي منطقة الشرق الأفريقي، والثانية: هي منطقة الوسط الأفريقي.

وتوجد في المنطقتين دول تُعدّ من أكثر دول المنشأ والملجأ في الوقت ذاته، فالكونغو الديمقراطية ـ على سبيل المثال ـ هي من أكثر دول الملجأ؛ حيث يوجد بها حوالي ٢٣٥ ألف لاجئ (انظر الجدول رقم ٢)، كما يتعدى لاجئيها في الدول الأخرى ٤٥٠ ألف لاجئ. وكذلك السودان التي تستضيف حوالي ١٣٨ ألف لاجئ، ويتعدى لاجئيها في الدول الأخرى ٦٠٠ ألف لاجئ.

ثانياً: إن حركة اللاجئين في أفريقيا هي حركة مزدوجة. فبينما ينتقل بعض الأفراد إلى دول أخرى غير دولهم الأصلية طلباً للأمن يعود آخرون إلى مواطنهم الأصلية. فقد عاد حوالي ١١٦ ألف لاجئ في منطقة الوسط الأفريقي إلى دولهم خلال عام ٢٠٠٣م، كما عاد خلال هذا العام إلى أنجولا وحدها حوالي ١٣٢ ألف لاجئ (انظر الجدول رقم ٢).

ثالثاً: رغم الانخفاض في عدد اللاجئين نتيجة موجات العودة إلا أن هناك زيادة واضحة في أعداد النازحين. ففي السودان ـ على سبيل المثال ـ وصل عدد النازحين؛ عام ٢٠٠٣م إلى حوالي ٤ ملايين نازح، وفي أنجولا يتراوح عدد النازحين ما بين ٢ مليون إلى ٣,٥ مليون لاجئ (انظر الجدول رقم ٣). وقد يرجع ذلك إلى أحد الأسباب التالية، أو جميعها مجتمعة؛ فقد يرجع إلى أن الصراعات التي تغلب على القارة الأفريقية هي صراعات داخلية، (وهي الأكثر تسبباً لحركة النازحين)، في حين أن الصراعات بين الدول المجاورة هي الأكثر تسبباً في انتقال الأفراد عبر الحدود، وقد تكون الجهود الدولية المركزة على النازحين قد ضخمت من أعدادهم، أو قد يكون الأفراد قد أدركوا أنه قد أصبح من الصعب عبور الحدود إلى دول أخرى فاضطروا إلى النزوح إلى مناطق أخرى داخل بلادهم(١).

وبعد التعرف على هذه الحقائق الكمية يجدر تناول بعض الأبعاد الكيفية المهمة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا:

أولاً: تغير سياسات الدول الأفريقية تجاه اللاجئين:

حددت الدول الأفريقية في اتفاقيتها الإقليمية (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لعام ١٩٦٩م) قواعد أكثر مرونة مما وصفتها اتفاقية الأمم المتحدة؛ فقد جاء تعريفها للاجئ أكثر اتساعاً من تعريف الاتفاقية الدولية، فبالإضافة إلى عنصر الاضطهاد الوارد في الاتفاقية الدولية، أضافت الاتفاقية الأفريقية إلى تعريف اللاجئ: «أي شخص أجبر على ترك مكان إقامته المعتادة للبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج دولة إقامته أو جنسيته؛ وذلك بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية

(١) انظر في هذه التفسيرات:

Jeff Crisp , " Africa's Refugees : Patterns , Problems and policy challenges ", Journal of contemporary African Studies , Vol.18, no.2, 2000.



أو أحداث تخل بالنظام العام إما في جزء أو كل من الدولة التي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته»[١]. وقد أكدت الاتفاقية على أن تقوم الدول الأفريقية بكل ما بوسعها لاستقبال اللاجئين وتوفير أماكن للإقامة الآمنة تبعد بشكل كافي عن حدود دولتهم، كما أكدت على مبدأ العودة الطوعية للاجئين[٢].

وقد طبقت الدول الأفريقية هذه القواعد منذ ستينيات وحتى بداية ثمانينيات القرن العشرين. فقد سمحت الدول الأفريقية لأعداد كبيرة من اللاجئين بالدخول إلى أراضيها والإقامة فيها، وتمتع اللاجئون بوضع آمن نسبياً، وبقدر من الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وفي بعض الدول الأفريقية كان يسمح للاجئين أن يستقروا بشكل دائم، وأن يصبحوا مواطنين طبيعيين. ورغم وجود حالات لطرد أو استبعاد اللاجئين إلا أنه بصفة عامة كان هناك احترام لمبدأ العودة الطوعية.

ويرجع السبب في اتباع الدول الأفريقية لهذه السياسات في تلك الفترة إلى أن اللاجئين الأفارقة في تلك الفترة كانوا في الغالب نتاجاً لحروب التحرير والكفاح ضد الاستعمار، خاصة في دول مثل: أنجولا، وغينيا - بساو، وموزمبيق، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا، وناميبيا. وكانت أفكار الجامعة الأفريقية ومكافحة الاستعمار لا زالت حاضرة بوضوح في أنحاء القارة، وعرف قادة مثل: (جوليوس نيريرى)، (وكينيث كاوندا) بسياستهم المساندة للاجئين. كذلك فإن التحسن في الأداء الاقتصادي للعديد من دول القارة في فترة ما بعد الاستقلال، وعدم ضخامة أعداد اللاجئين مكّن هذه الدول من تحمّل العبء الاقتصادي لوجود هؤلاء اللاجئين على أراضيها[٣].

وبذلك كان هناك اتفاق شبه ضمني بأن تقبل الدول الأفريقية اللاجئين على أراضيها، وأن توفر لهم الموارد المناسبة لاستقرارهم، وفي المقابل فإن الدول المانحة تحملت التمويل اللازم لإيواء هؤلاء اللاجئين وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لهم والذي كان أغلبه يأتي عن طريق (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين)[٤].

لكن هذا الواقع لم يستمر؛ فمنذ بداية الثمانينيات لم تعد الدول الأفريقية مستعدة لقبول اللاجئين، وبدلاً من فتح حدودها للأفراد الذين لا يشعرون بالأمان في دولهم بدأت الدول الأفريقية تفضل أن يتمتع هؤلاء بالحماية في أي مناطق معزولة، أو آمنة داخل دولهم؛ وعليه أصبحت العديد من الدول تغلق حدودها أمام اللاجئين أو تعيدهم قسراً إلى دولهم حتى إذا كانت الظروف التي فروا منها لا زالت قائمة. كما أصبح من الصعب على الأفراد الذين يعبرون الحدود إلى دولة أخرى أن يكتسبوا صفة (لاجئ)؛ ومن ثم لا يصبح سلامتهم أو أمنهم مضموناً. والأمثلة على هذه السياسات عديدة؛ ففي مايو ٢٠٠٢م أصدرت السلطات الكينية أوامرها لعشرة آلاف لاجئ صومالي هربوا من القتال الدائر جنوب غربي الصومال إلى كينيا بالعودة إلى

(1) OAU convention for Refugees , Addis Ababa , September 1969 , Article 1.
(2) Ibid , Article 2, 5.
(3) Jeff Crisp , op.cit , p.160.
(4) Ibid , p.161.

الصومال، وعاد منهم بالفعل خمسة آلاف لاجئ[١]، كما يتهم اتحاد اللاجئين في كينيا الحكومة الكينية بالتقاعس عن حماية اللاجئين؛ مما يؤدي إلى تعرضهم لتحرش الشرطة الكينية بهم وإساءة معاملتهم، أو القبض عليهم ظلماً[٢].

كذلك فقد رصد تقرير (لمنظمة هيومان رايتس ووتش) عام ٢٠٠٢م تقاعس الحكومتين الكينية والأوغندية عن حماية اللاجئين، مما يؤدي في بعض الأحيان لتعرضهم للضرب، أو العنف الجنسي، أو الابتزاز، والاعتقال التعسفي من جانب المجرمين المحليين أو عناصر الشرطة المحلية، كما دعا التقرير حكومتي البلدين إلى منح اللاجئين المقيمين في المدن الصفة القانونية للاجئين، والارتقاء لأنظمة للبت في وضع هؤلاء في كلا البلدين[٣].

وترجع الدراسات تغير سياسات الدول الأفريقية سلباً تجاه اللاجئين منذ الثمانينيات للأسباب التالية:[٤].

(١) تزايد أعداد اللاجئين في تلك الفترة؛ فبينما كان عدد اللاجئين في أفريقيا في بداية السبعينيات حوالي مليون لاجئ وصل العدد في أوائل التسعينيات إلى حوالي ستة ملايين، كما أن سرعة ونطاق حركة اللاجئين تزايدت بشكل واضح منذ بداية الثمانينيات. ولم يعد اللاجئين هم ضحايا حروب التحرير، بل ضحايا الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية؛ ومن ثم فلم يحظوا بالقدر نفسه من المساندة التي حظي بها لاجئو الستينيات والسبعينيات.

(٢) إن الدول المتقدمة قد أخذت المبادرة بالتضييق على ممارسة حق اللجوء، والحد من مبادئ حماية اللاجئين؛ فمنذ بداية الثمانينيات بدأت دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية في تصميم إجراءات للحد من اللاجئين، ومن ثم فإذا كانت الدول المسؤولة عن إنشاء نظام دولي لحماية اللاجئين تتحدى الأسس الأخلاقية والقانونية لهذا النظام فلا يكن غريباً أن تتبع دول أخرى، خاصة تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية السياسات نفسها؛ ولذلك فعندما بدأت الدول الأفريقية في إغلاق حدودها أمام اللاجئين كانت تسوغ ذلك بما سبق أن اتخذته بعض الدول المتقدمة من إجراءات مماثلة.

(٣) تأثير العوامل الاقتصادية؛ فمنذ بداية الثمانينيات بدأت العديد من الدول الأفريقية تعاني من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، كما تراجعت المساعدات التنموية من دول الشمال إلى دول الجنوب، وبدأت توجه إلى عدد محدود من الدول في ظل سياسات المشروطية التي ربطت هذه المساعدات ببرامج التكيف الهيكلي والإصلاحات السياسية.

(٤) النظر إلى اللاجئين باعتبارهم خطر مهدد للاستقرار الاجتماعي والسياسي لدول الملجأ. فقد كان قرار السلطات الكينية بشأن اللاجئين

(١) خديجة عرفة، «اللاجئون في أفريقيا»، آفاق افريقية، العدد ١٣، ربيع ٢٠٠٣، ص ١٠٢.

(٢) اتحاد اللاجئين في كينيا، «إدارة شؤون اللاجئين في كينيا»، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٦، ابريل ٢٠٠٣، ص ١٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير انظر: Hidden in Plain View , www.hrw.org/reports/2002/kenyugan

(٤) انظر في هذه الأسباب: Jeff Crisp , op.cit , pp.162-163 ; Ebenezer Q.Blavo , op.cit , pp.73-83.

الصوماليين ـ السابق الإشارة إليه ـ مرتبطاً بما ارتكبه اللاجئون الصوماليون في كينيا من جرائم. وغالباً ما يقترن اللاجئون بمشكلات مثل: الجريمة، وغيرها. وفي بعض الحالات لا يكون لدى دول الملجأ القدرة، أو الاستعداد للحفاظ على القانون في المناطق المهمشة، أو البعيدة التي يعيش بها اللاجئون، وهو ملمح آخر من ملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا ستتم مناقشته فيما بعد.

(٥) إن الدول المانحة قد ساهمت في تدهور قواعد حماية اللاجئين في أفريقيا لعدم استعدادها لتمويل برامج طويلة الأجل لمساعدة اللاجئين؛ فقد سعت هذه الدول إلى إنهاء برامج مساعدة اللاجئين في أقرب وقت ممكن، ومحاولة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم؛ ففي عام ١٩٩٦م ـ على سبيل المثال ـ أبلغت الخارجية الأمريكية (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) برغبة الولايات المتحدة في إنهاء برنامج دعم اللاجئين الروانديين في تنزانيا، والكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) في أقرب وقت ممكن لمحدودية الموارد. وبعد هذا القرار بشهر واحد تم طرد حوالي نصف مليون لاجئ رواندي من تنزانيا، وعادوا إلى بلادهم دون أي اعتراض من الدول الغربية أو من الأمم المتحدة.

ولأهمية البعد الدولي الذي يمثل أحد ملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا سوف تتم مناقشته بشيء من التفصيل.

ثانياً: ضعف الاهتمام العالمي باللاجئين في أفريقيا:

حذرت (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) و (برنامج الغذاء العالمي) في فبراير من العام الماضي بأن أكثر من مليون لاجئ في أفريقيا يعانون من عدم توافر احتياجاتهم الغذائية، بسبب اضطرار المنظمتين لخفض المساعدات الغذائية نتيجة لنقص التمويل، مؤكدتين أن ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات صحية لهؤلاء اللاجئين؛ وقد يؤدي إلى استغلاهم، خاصة النساء والأطفال منهم، أو حتى إعادتهم قسراً إلى دولهم[1].

وقد أعلنت المنظمتان تخوفهما من أن يؤدي الانشغال بحرب العراق ولاجئيها إلى انحسار الاهتمام بلاجئي أفريقيا. ففي الوقت الذي انشغلت فيه الأمم المتحدة بجمع حوالي ٢,٢ مليار دولار للمساعدات الإنسانية في العراق بدأ المانحون في التراجع عن تمويل المساعدات الإنسانية في أفريقيا منتظرين ما ستسفر عنه الظروف في العراق[2].

ورصدت المنظمتان أن بعض اللاجئين في أفريقيا يحصلون على نصف احتياجاتهم الطبيعية من الغذاء شهرياً، وأن هناك تخوف من أن تتأثر سياسات الدول المضيفة للاجئين في أفريقيا بهذا النقص. وكانت الحكومة التنزانية قد هددت بالفعل أنه في حالة عدم حل مشكلة توافر المساعدات الغذائية سوف تضطر إلى إجبار اللاجئين على أراضيها إلى العودة إلى دولهم حتى تتجنب ما قد ينجم عن هذه المشكلة من عدم استقرار في مناطق ومعسكرات اللاجئين.

وكان (برنامج الغذاء العالمي) قد اضطر لتخفيض مساعداته الغذائية للاجئين في (كينيا) بنسبة ٢٥٪

(1) "Africa's Refugees need urgent food aid :Said UN Relief Agencies " , UNHCR , 14 Feb 2003.
(2) Ray Wilkinson , op.cit , 16.

بسبب نقص التمويل؛ رغم أن المنظمة ذاتها رصدت في إحدى دراساتها أن آلاف اللاجئين من الأطفال في (كينيا) يعانون من سوء التغذية[1]. كما شهد عام ٢٠٠٢م إغلاق (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) لمكاتبها في إحدى عشرة دولة يقع معظمها في الدول الأفريقية منها: بنين، والكاميرون، وتشاد، وتوجو، وجامبيا، ومالي، والنيجر، وسوازيلاند؛ وذلك في ظل ما تعانيه المفوضية من عجز مالي اضطرت معه لتخفيض ميزانيتها، وتخفيض ما يقرب من ثلاثة أرباع عملياتها في القارة الأفريقية وحدها[2].

ومن ناحية أخرى يعترف مسؤولو المنظمات الدولية العاملة في مجال اللاجئين أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة في المساعدات المقدمة للاجئين في أفريقيا مقارنة بالمساعدات المقدمة للاجئين في غيرها من المناطق. فقد أعرب مدير (برنامج الغذاء العالمي) أنه لا يمكن الهروب من حقيقة وجود معايير مزدوجة في التعامل مع اللاجئين، وأن المعاناة في أفريقيا قد وصلت إلى مستوى لم يكن من الممكن قبوله في أي مكان آخر في العالم. كما صرح أحد مسؤولي (مفوضية الأمم المتحدة) لشؤون اللاجئين بأن المفوضية تمنح اللاجئ الواحد في دول يوغوسلافيا السابقة ١٢٠ دولاراً، بينما تمنح نظيره في أفريقيا ٣٥ دولاراً، وحتى مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تكاليف المعيشة يبقى هناك حالة واضحة من عدم المساواة[3].

وفي الواقع فإن قضية الاهتمام العالمي باللاجئين في أفريقيا لها أبعاد عدة، وتتصل بقضايا سياسية واقتصادية تمثل المصادر الأساسية لمشكلة اللاجئين. فمن الناحية السياسية انخفضت الأهمية السياسية للقارة بالنسبة للقوى الغربية منذ بداية التسعينيات؛ فخلال الحرب الباردة كانت دول مثل: أنجولا، والكونغو الديمقراطية، وغيرهما لها أهمية في ظل التنافس بين المعسكرين. ولكن بعد انتهاء هذا التنافس تراجعت الأهمية الاستراتيجية للقارة، وتركت الدول الغربية دول القارة تواجه مشكلاتها وصراعاتها، وهي المصدر الأول لمشكلة اللاجئين بمفردها.

ومن الناحية الاقتصادية انخفضت المساعدات التنموية للدول الأفريقية في الوقت الذي تواجه فيه المنتجات والسلع الأفريقية قيود في الوصول إلى أسواق الدول الغربية. وهذه السياسات التي تتبعها الدول الغربية كانت أحد أسباب تدهور الأداء الاقتصادي للدول الأفريقية لتدخل هذه الدول في حلقة مفرغة من الفقر والصراع واللاجئين[4].

ثالثاً: المخاطر الأمنية وتهديد حكم القانون في معسكرات اللاجئين في أفريقيا:

يقوم حق اللجوء على منح الأفراد الحق في الانتقال من دولتهم إلى دولة أخرى إذا ما واجهتهم مخاطر تهدد حياتهم وحريتهم، ولهم أن يتمتعوا بحماية الدولة التي تقبلهم على أراضيها. وقد كان

(1) Africa's Refugees need urgent food aid , op.cit .

(٢) خديجة عرفة، مرجع سابق، ص ص ١٠٠- ١٠١.

(3) Crawley Mike , "Africa struggles to get by on just $ 35 per Refugee " , Christian Science Monitor , vol.93 , no.15 , 12/4/2000.

(4) Ray Wilkinson , op.cit.

عنصر الأمن متوافراً للعديد من اللاجئين الأفارقة. فاللاجئون الليبيريون في (كوت ديفوار) ـ على سبيل المثال ـ تمتعوا بقدر مناسب من الأمن والحماية، وكذلك اللاجئون الموزمبيقيون الذين وجدوا ملجأً آمناً في (مالاوي) منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات رغم شراسة الحرب في دولتهم ووجودهم بالقرب من حدودها، ورغم محدودية الأراضي والموارد في دولة الملجأ[(١)].

ولكن هذه الأمثلة لا تعبِّر عن المخاطر الحالية في معسكرات اللاجئين في القارة. فقد أجمع المحللون والمتابعون على أن معسكرات اللاجئين في أفريقيا لم تعد آمنة. ومن ثم فقد أصبح الأفراد بعبورهم للحدود ينتقلون إلى شكل آخر من أشكال المخاطر. كما أن هذه الأوضاع الأمنية تعوق عمل المنظمات المعنية بشؤون اللاجئين، بل إن بعض مسؤولي هذه المنظمات يرون أن الأمن هو التحدي الأول لدور هذه المنظمات في القارة. فبعض موظفي هذه المنظمات يتعرضون للقتل والمخاطر بسبب تواجدهم في معسكرات اللاجئين. ففي غينيا خلال عام ٢٠٠٠م ـ على سبيل المثال ـ اضطر مسؤولو هذه المنظمات إلى إنهاء مهمتهم بسبب الهجوم المتكرر الذي تعرضت له معسكرات اللاجئين من أراضي ليبيريا وسيراليون؛ وبسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة لم تستطع (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) الوصول إلى آلاف اللاجئين في الكونغو – برازافيل وشمال أنجولا ـ، واضطرت إلى سحب قوات لها في السودان[(٢)].

وبصفة عامة هناك نوعان من مصادر تهديد الأمن في معسكرات اللاجئين في أفريقيا:

الأول: هو أن معسكرات اللاجئين قد تكون هدفاً لهجمات عسكرية. وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر اتساعاً بأشكال مختلفة في التسعينيات، ومن ذلك الهجمات على معسكرات اللاجئين في شمال أوغندا من قِبَل القوات المناهضة للرئيس (موسيفيني) والمؤيدة لحكومة الخرطوم، وكذلك هجمات القوات المسلحة البوروندية على مناطق اللاجئين في (تنزانيا) لاعتقال المقاتلين البوروندييين. وأكثر هذه الأمثلة مأساوية الهجوم واسع النطاق على المعسكرات الرواندية في الكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) عام ١٩٩٦م والتي قام بها الثوار الزائيريون بمساندة القوات المسلحة الرواندية لتحقيق عدة أهداف منها: منع المعسكرات في شرق زائير من أن تصبح قاعد سياسية وعسكرية للحكومة والقوات المسلحة الرواندية السابقة، والقضاء على العناصر التي كانت مسؤولة عن الإبادة الجماعية الشهيرة في عام ١٩٩٤م، ودفع الروانديين إلى العودة إلى دولتهم؛ بحيث يصبحون تحت سيطرة الحكومة الرواندية[(٣)].

أما النوع الثاني: من التهديدات فيتمثل في التهديدات غير العسكرية ومنها: العنف، والاضطهاد، والأنشطة الإجرامية؛ ففي كينيا ـ على سبيل المثال ـ رصدت الدراسات ما يتعرض له اللاجئون من عنف جنسي وسرقة مسلحة، أو دفعهم للانضمام للميليشيات المسلحة، أو الاحتجاز والعقاب من قادة معسكرات اللاجئين، أو أعضاء الجيش

(1) Jeff Crisp , op.cit , p165 .
(2) Crawley Mike , op.cit, p.2.
(3) Jeff Crisp , op.cit , p.166.

الوطني، أوالصراع بين اللاجئين والسكان الأصليين، بل والصراع بين اللاجئين من الجماعات المختلفة، أو من قوميات، أو دول مختلفة. وفي بعض الأحيان تصبح معسكرات اللاجئين مركزاً للجريمة وتجارة الأسلحة، وأشهر الأمثلة على ذلك (معسكر داداب) في شرق كينيا الذي عرف بأنه مركز لتجارة الأسلحة إلى الصومال، وغيرها من دول شرق أفريقيا[1].

ولا شك أن هذه المظاهر تحمل انعكاسات خطيرة على وضع اللاجئين في أفريقيا ؛ فهي تهدد وضع اللاجئين كما تهدد حياة السكان المحليين في دول الملجأ، وتعطي وزناً للرأي القائل بأن اللاجئين مصدر لعدم الاستقرار، وأنه من المشروع إبعادهم، أو دفعهم قسراً للرجوع إلى دولهم، كما أن هذه التوترات يمكن أن تؤثر سلباً على العلاقات بين الدول المتجاورة.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت الحماية المادية، وهي الحد الأدنى من حقوق اللاجئ تتعرض للمخاطر في معسكرات اللاجئين في أفريقيا فلا يكون هناك مجال للحديث عن الحقوق والحريات الأخرى التي ينبغي توفيرها للاجئين، وبخاصة هؤلاء الذين تطول مدة إقامتهم في معسكرات اللاجئين في دول الملجأ. فأصحاب ما يسمى باللجوء المطول غالباً لا تتوافر لهم الفرص الاقتصادية والحريات السياسية والمرافق الاجتماعية بشكل مقبول؛ ذلك أن مخيمات اللاجئين تعمل وفقاً للحد الأدنى من المعايير وهذه المعايير لا تتعامل في الغالب مع قضية الحريات، بل إن هذه المعايير في النهاية قد لا يتم الوفاء بها[2].

رابعاً: مشكلة استيعاب اللاجئين العائدين:

كما سبقت الإشارة فإن هناك العديد من اللاجئين في أفريقيا عادوا إلى أوطانهم في الأعوام الأخيرة سواء طوعاً أو قسراً. ولا شك أن هؤلاء اللاجئين العائدين يمثلون رأس مال بشري واجتماعي؛ بما يمكن أن يقدموه من خبرات، ومهارات، وقدرة على التحمل اكتسبوها من خبرتهم في دول الملجأ، هذا بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية الجديدة التي يستطيعون تكوينها بعودتهم، وإصرارهم على بناء مجتمعاتهم. وهناك العديد من الأمثلة على دور اللاجئين العائدين في التنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم ؛ ففي منطقة الأوجادين في إثيوبيا - على سبيل المثال - ساهم العائدون في تنمية المنطقة بنشر أفكار التغيير، ولم تكن تلك هي مهمة الرجال فقط، بل لعبت المرأة دوراً أساسياً في هذه التجربة[3].

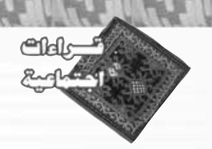
ولكن على الجانب الآخر هناك جوانب أقل إيجابية في عودة اللاجئين خاصة إذا عاد هؤلاء اللاجئين قسراً؛ فالعائدون غالباً ما يفقدون أعمالهم وأرضهم ومنازلهم، ويحتاجون إلى استيعابهم من جديد في أوطانهم؛ مما يجعل عودتهم أحياناً أصعب من بقائهم في دول الملجأ. ويواجه العائدون بصفة عامة مخاطر شتى مادية وأمنية وقانونية واجتماعية. فعلى صعيد الأمن المادي قد يتعرض اللاجئون

(1) Crawley Mike , op.cit , p.2.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: عرفات جمال، «المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء طويلة الأجل في أفريقيا»، نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٦، ابريل ٢٠٠٣، ص ص ٤ - ٦.

(3) Jeff Crisp , op.cit , p.171-172.





أحياناً لتهديدات عند عودتهم إذا لم يتوافر عنصر الأمن، أو لم تختلف الظروف التي تركوا أوطانهم بسببها. ففي (بوروندي) - على سبيل المثال - تعرض (الهوتو) العائدون من تنزانيا لهجمات متعددة من (التوتسي) أدت إلى مقتل كثيرين[1]. وفي أنجولا رغم تراجع انتهاكات حقوق الإنسان المصاحبة للحرب بعد توقيع اتفاق السلام في إبريل ٢٠٠٢م إلا أن العائدين ما زالوا يعانون من انتهاكات لحقوقهم؛ حيث يتعرض بعضهم للنهب، أو السرقة، أو الاعتقال التعسفي، وبخاصة في المناطق التي تضعف فيها سلطة الحكومة[2]. وفي الوقت نفسه فإن اللاجئين لا يملكون في الغالب موارد مادية لدى عودتهم إلى بلادهم في الوقت الذي يتعاملون فيه مع بيئة دمرتها الحروب، وبنية تحتية مهدمة؛ مما يجعلهم في حاجة إلى مساعدات مالية عاجلة فور عودتهم.

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي والنفسي يميل اللاجئون إلى الشعور بالخوف من المستقبل، خاصة إذا عادوا إلى بلادهم قسراً وحتى إذا عادوا طوعاً؛ فقد يكون لديهم توقعات غير واقعية حول الأوضاع في بلادهم مما يخلق لديهم حالة من الإحباط[3].

ومن الناحية القانونية قد لا يملك اللاجئون العائدون وثائق رسمية تثبت جنسيتهم وانتماءهم لدول المنشأ وهي مشكلة منتشرة يواجهها العائدون؛ مما يجعلهم يفقدون حماية دولتهم، ويحول دون ممارستهم لحقوقهم السياسية، أو إيجاد فرصة عمل. كما أن العائدين - أيضاً - قد لا يملكون وثائق رسمية تثبت أحقيتهم فيما تركوا من ممتلكات. وهذه المشكلة تواجه النساء بشكل خاص؛ لأن بعض نظم ملكية الأراضي، كتلك التي كانت سائدة في رواندا عام ١٩٩٦م لا تعترف بأحقية النساء في ملكية الأراضي[4].

إذن فالعودة لها آثار إيجابية وسلبية على العائدين وعلى دولتهم. فالعودة لأعداد كبيرة من اللاجئين قد تمثل عبئاً على مناطق غير مؤهلة لاستقبال هؤلاء العائدين؛ مما يؤدي إلى زيادة التوتر والصراع على الموارد المحدودة من أراض، وغذاء، ومياه، وفرص للعمل، وخدمات عامة؛ وهو ما يحدث في الغالب عندما تكون العودة قسرية، أو غير مخططة.

وبعد التعرض لملامح وأبعاد مشكلة اللاجئين في أفريقيا تطرح الدراسة أحد الأمثلة التي تتضح فيها بجلاء أبعاد وملامح مشكلة اللاجئين في أفريقيا وهي أزمة (دارفور) التي أجمعت التقارير والتحليلات على كونها أسوأ أزمة إنسانية في العالم خلال عام ٢٠٠٤م.

(1) Ibid , p.174.

(2) Andrea Lari , " Returning home to normal life : the plight of displaced Angolans " , Institute for Security Studies , ISS Occasional Papers , no.85 , Feb 2004 ,p.3.

(٣) لمزيد من التفصيل حول الأبعاد النفسية والاجتماعية للاجئين العائدين انظر:
Tania Ghanem , When Forced Migrants Return 'Home': The Psychosocial Difficulties Returnees Encounter in the Reintegration Process , Refugee Studies Center , Working Papers , no. 16 , Oct 2003.

(4) Jeff crisp , op.cit , p.175.

المطلب الثالث :
أزمة دارفور :
حلقة جديدة من حلقات مأساة اللاجئين في أفريقيا :

في الوقت الذي كانت تستعيد فيه أفريقيا ذكرى مأساة التطهير العرقي في (رواندا) بمناسبة مرور عشرة أعوام عليها كانت القارة تعيش كارثة إنسانية أخرى في (إقليم دارفور) في غرب السودان. وبغض النظر عن الاختلاف حول طبيعة الصراع الدائر في (دارفور) وما إذا كان يمثل تطهيراً عرقياً أم لا[1]. فإن الواضح هو أنه أدى إلى كارثة إنسانية دفعت منظمات الإغاثة إلى التحرك لتعبئة الموارد، وممارسة الضغط على حكومة الخرطوم لحماية أهالي (دارفور من لاجئين ونازحين) من الآثار المدمرة للقتال.

و(دارفور) منطقة يسكن بها حوالي ستة ملايين سوداني أغلبهم قبائل عربية يعملون بالرعي، بالإضافة إلى جماعات أفريقية أخرى منها قبائل الزغاوة، والفور، والمساليت. وتختلف التفسيرات حول أسباب القتال الذي تقوده جماعتي التمرد في دارفور: (حركة تحرير السودان) (وجماعة العدالة والمساواة) ضد ميليشيات عربية يطلق عليها (ميليشيا الجنجويد) تعرف بأنها مدعومة من حكومة الخرطوم؛ رغم إنكار حكومة الخرطوم لهذا الدعم. فقد ذكرت بعض تقارير المنظمات الدولية ومنها مجموعة الأزمات الدولية أن حركة تحرير السودان قد بدأت القتال المسلح في فبراير ٢٠٠٣م ضد هجمات القبائل العربية الرعوية مطالبة بتنمية المنطقة، ومحاربة التهميش السياسي؛ وفي مقابل ذلك عملت الحكومة السودانية على تعبئة وتجنيد ميليشيات (الجنجويد) للرد على جماعات التمرد[2].

وفي المقابل ترى تحليلات أخرى أن جذور المشكلة قديمة؛ فهي من ناحية ترتبط بالصراعات القبلية التاريخية حول المرعى والأرض ومصادر المياه في (دارفور)؛ وهي من ناحية أخرى ترتبط بمحاولات

(١) كانت بعض التقارير وبعض المسؤولين قد وصف العنف في دارفور على أنه تطهير عرقي بينما تجنب البعض هذا الوصف. فقد صرح موكيش كابيلا، ممثل الأمم المتحدة المقيم في السودان ومنسق الشؤون الإنسانية، أن العنف في دارفور موجه نحو جماعة اثنية بعينها ويتم بشكل منهجي مما يعنى أنها تقترب أن تكون حالة تطهير عرقي. كما أشار القرار الصادر عن الكونجرس الأمريكي في ٢٢ يوليو ٢٠٠٤ أن ما يحدث في السودان هو تطهير عرقي ودعا القرار الإدارة الأمريكية لأن تعتبره تطهيراً عرقياً وتقود حملة دولية ضده. انظر في هذا التقرير :

Excerpts :US Congress Resolution on Darfur , BBC News , 23/7/2004.

ويأتي هذا القرار رغم أن وزير الخارجية الامريكي، كولين باول، قد تجنب وصف ما يحدث في السودان بالتطهير العرقي وذلك خلال الزيارة التي قام بها إلى دارفور في يوليو٢٠٠٤، والتي مارس فيها ضغوطاً شديدة على حكومة الخرطوم لحملها على نزع ميليشيا الجماعات المتقاتلة في دارفور، وتسهيل وصول الإمدادات الإنسانية. حول تلك الزيارة انظر :

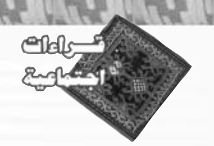
Powell delivers tough message to Sudan , BBC News , 1 july 2004.

وتنكر الحكومة السودانية على لسان مسؤوليها أن ما يحدث في دارفور يعد تطهيراً عرقياً موضحة أن وسائل الإعلام تقدم الصراع في دارفور بشكل خاطئ، وأن تصوير ما يجرى هناك على انه تطهير عرقي هوجزء من حملة سياسية ضد حكومة السودان. انظر في ذلك :

Sudan : Darfur -old conflict takes on new dimensions , UN office for the Coordination of Humanitarian Affairs , 21 July 2004, p.3

(2) Ibid , p.2.





الحكومة السودانية منع الحركة الشعبية لتحرير السودان الناشطة في الجنوب من مد نفوذها إلى الغرب؛ مما دفعها إلى تسليح ميليشيات الجنجويد(١). ورغم اختلاف هذه التفسيرات فمن المهم ملاحظة أن المشكلة لها أبعاد سياسية واقتصادية مهمة.

وقد تصاعدت وتيرة القتال منذ شهر مارس ٢٠٠٤م، وأدى إلى تشريد حوالي مليون لاجئ ونازح انتقل منهم أكثر من مائة ألف لاجئ إلى تشاد. وتؤكد تقارير المنظمات الدولية أن ظروف هؤلاء النازحين واللاجئين بالغة الصعوبة. ففي يونيو ٢٠٠٤م أصدرت (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) تقريراً يؤكد أنها في سباق مع الزمن للوصول إلى لاجئي (دارفور) في تشاد ومساعدتهم للبعد عن الحدود في معسكرات آمنة، وأوضح التقرير أن الظروف الجوية السيئة تحول - أحياناً - دون وصول منظمات الإغاثة إليهم، هذا بالإضافة إلى أن ظروف الجفاف تجعل من توفير المياه همّاً أساسياً لهذه المنظمات(٢).

وفي آخر تقارير الأمم المتحدة حول الوضع في (دارفور) والصادر في ٢٠ يوليو ٢٠٠٤م أوضح التقرير أن هناك مناطق لا زال الوصول إليها صعباً بسبب الظروف الجوية، وأن القتال ما زال مستمراً في عدة مناطق ومؤدياً إلى مزيد من الهجرة؛ حيث اضطر حوالي ١٢ ألف نازح إلى اللجوء إلى المدارس. وفي بعض المناطق تتأخر عملية توزيع الإمدادات الإنسانية نظراً لتدفق اللاجئين بأعداد ضخمة ووجود مشكلات في إجراءات التسجيل(٣). كذلك فقد صرح أحد مسؤولي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أنه من المتوقع أن يفقد حوالي ٣٠ ألف شخصاً على الأقل حياتهم، وأن هناك انطباعاً خاطئاً بأن الأمور تتحسن في (دارفور) رغم أن الصورة ما زالت قاتمة، وأعداد الوفيات في ازدياد(٤).

ويرى مسؤولو المنظمات الدولية أن التحدي الأمني هو التحدي الأكبر أمام منظمات الإغاثة؛ فرغم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في (دارفور) إبريل ٢٠٠٤م إلا أن وقف إطلاق النار ظل هشاً، واستمر القتال مما يفرض قيوداً على منظمات الإغاثة التي يتعرض موظفوها أنفسهم لمخاطر جمّة. فقد تم احتجاز ١٦ شخصاً من موظفي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى خلال شهر يونيو٢٠٠٤م. كما شكت هذه المنظمات من القيود التي تفرضها الحكومة على الوصول إلى مناطق القتال(٥).

وإذا كانت الأوضاع الأمنية تؤثر على أداء المنظمات الدولية لدورها فإنها أكثر تأثيراً على أوضاع

(١) هاني رسلان، دارفور: الأزمة، الجهات المقاتلة، والأدوار الخارجية، موقع الجزيرة، ٩/٥/٢٠٠٤

(2) Chad Emergency , UNHCR Report , 28 June 2004.

(٣) للاطلاع على التقرير انظر:

Office of the UN Resident and Humanitarian Coordinator for Sudan , UN Humanitarian Situation Report, Darfur Crisis , july 2004 , www.unsudanig/Emergencies/Darfur

(4) 30,000-50,000 dead in Darfur : UN , Relief Web , 23 July 2004.

(5) After peace : Where to for the Sudanese Refugees ? Interview with Kevin Kennedy , The UN Humanitarian Coordinator for Sudan , Mail and Guardian , 23 June 2004.



اللاجئين أنفسهم؛ فقد رصدت المنظمات الدولية انتهاكات مارستها السلطات التشادية ضد اللاجئين من (دارفور) من اعتقال للأفراد، بل وقتل بعضهم في عمليات للشرطة التشادية استهدفت البحث عن منفذي عمليات ضد موظفي منظمات الإغاثة. وقد دعا ذلك (مفوضية الأمم المتحدة) إلى أن تبدي انزعاجها من عدم توافر الحماية الكافية للاجئين للحكومة التشادية(1).

ورغم تعهد الحكومة السودانية بتوفير الأمن في (دارفور)، والعمل على وصول المساعدات الإنسانية إلا أنها حاولت دفع النازحين في منطقة (دارفور) إلى العودة إلى ديارهم دون أن تستقر الحالة الأمنية في الإقليم؛ وهي في ذلك تخرق مبدأ العودة الطوعية، وتخشى منظمات الإغاثة من أن عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بشكل مفاجئ يمكن أن يخلق أزمة قد تودي بحياة الكثير منهم. فهؤلاء النازحون واللاجئون إذا عادوا إلى قراهم لن يجدوا ما يعتمدون عليه من الغذاء، ولن يتمكنوا من الحصول على المساعدات الغذائية؛ حيث سيكون من الصعب توزيع هذه المساعدات لمئات من القرى إذا عادوا إليها، وسيجدوها مدمرة من أثر القتال(2).

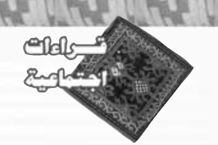
وبذلك فإن أزمة (دارفور) هي حالة مثالية لوضع اللاجئين في أفريقيا؛ فهي حالة صراع داخلي أفرز ما يزيد على مليون لاجئ ونازح يعانون من فقدان الأمن، وعدم كفاية المساعدات، وعدم قدرة دول الملجأ على استيعابهم، وإن كان الاهتمام الدولي بها قد حد من تحولها إلى كارثة أكثر سوءاً.

الخاتمة: نحو حل شامل لمشكلة اللاجئين في أفريقيا:

يتضح من أزمة (دارفور)، وغيرها من الأزمات والصراعات التي خلفت آلاف اللاجئين والنازحين في أفريقيا أن معالجة مشكلة اللاجئين لا يعتمد على إدارة المشكلة فقط إنما على الأساليب الوقائية التي تقضي بمعالجة أسباب الصراعات التي تؤدي إلى موجات الهجرة القسرية. وقد ظل الإطار المؤسسي لمنع الصراعات الأفريقية ضعيفاً إلى أن جرت محاولات لتطويره في إطار تطوير منظمة الوحدة الأفريقية وبداية الاتحاد الأفريقي الجديد ومؤسساته وعلى رأسها مجلس الأمن الأفريقي؛ فقد اعترفت الدول الأفريقية في البروتوكول المنشأ لهذا المجلس أن هناك علاقة تأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن، كما نص البروتوكول على احترام قواعد الحكم الرشيد وحكم القانون والمبادئ الديمقراطية(3). وعلى الرغم من ذلك تبقى المعضلة الأساسية في التنفيذ وليس في النصوص.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بأهمية منع الصراعات كوسيلة وقائية لمنع موجات الهجرة القسرية، وقدمت في هذا السياق العديد من المقترحات أهمها: وجود لجنة أو هيئة خاصة لشؤون الأقليات في كل دولة أفريقية تقوم حكومات هذه

(1) " Chad : UNHCR raising concerns about refugees protection" UNHCR , 23 July 2004.
(2) " Sudan : Government trying to force Darfur displaced to return home " , IRIN news , 21 July 2004.
(٣) انظر:
Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union , Durban, South Africa , 9 July, 2002 , Article 3,4.



الدول بإنشائها وضمان استقلالها؛ وذلك لعلاج مشكلة التهميش السياسي والاقتصادي لبعض الأقليات في الدول الأفريقية باعتبار هذا التهميش أحد أهم أسباب الصراعات. وكذلك الاهتمام بدعم وسائل الاندماج الوطني سواء عن طريق القواعد الدستورية، أو تفويض السلطة بتحقيق اللامركزية أوعن طريق النظام الانتخابي الذي لا يكرس الانتخاب على أساس عرقي، أو إثني. كما اقترح أيضاً الاهتمام بثقافة السلام والتأكيد على نشرها في نظم التعليم ووسائل الإعلام، والسعي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهو أمر يحتاج في تحقيقه لمساهمة الدول والمؤسسات المانحة لدعم الجهود التنموية في أفريقيا والاهتمام بها(١).

وفي حالة اندلاع الصراع وتدفق اللاجئين فإن هناك إجراءات يجب اتخاذها لتوفير الحماية الكافية لهم. وحماية اللاجئين تحتاج إلى اقتراب متعدد الأبعاد يبدأ بالتمييز بين اللاجئين الذين من حقهم التمتع بالحماية الدولية، وغيرهم من الأفراد المبعدين من مرتكبي جرائم الحرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو غيرهم ممن نصت عليهم اتفاقية الأمم المتحدة، والذين لا يستحقون هذه الحماية. وهذا الفصل ليس مهماً من الناحية القانونية فقط، ولكنه أيضاً مهم لمواجهة المشاعر العدائية التي قد يبديها السكان المحليين ضد اللاجئين. كما تستوجب حماية اللاجئين إنشاء، أو إعادة نقل معسكرات اللاجئين بعيداً عن الحدود. فعلى الرغم من النص الواضح في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية على أنه على دول الملجأ أن تقيم معسكرات اللاجئين في أماكن بعيدة بشكل مناسب عن حدود دولتهم لتوفير الأمن إلا أن ذلك لا يحدث على أرض الواقع. ومن ثم يصبح على دول الملجأ أن تتعاون مع (مفوضية الأمم المتحدة) لتحديد الواقع المناسبة لإقامة اللاجئين.

ومن ناحية أخرى لا بد من تفعيل وسائل للاتصال والتوعية تتمكن من خلالها دول الملجأ والمنظمات الدولية من تعريف اللاجئين بحقوقهم والتزاماتهم، والقواعد التي تحكم حياتهم الجديدة في دول الملجأ. وفي الوقت ذاته فإن دول الملجأ قد تحتاج إلى تشريعات تمنح لهم الحق في منع وتجريم نشر دعاية تثير الكراهية والعنف ضد اللاجئين.

ومن أجل ضمان حكم القانون واستقرار الأمن في معسكرات اللاجئين يجدر (بمفوضية الأمم المتحدة)، وغيرها من المنظمات الدولية أن توجه الدعم للنظام القضائي في دول الملجأ؛ بحيث يمكن التعامل بالقانون مع العناصر الإجرامية، وتوعية الأجهزة القضائية بألا تلتزم بتفسيرات ضيقة للاتفاقيات الدولية بشكل يؤثر على حقوق اللاجئين. كذلك فإن الأجهزة الأمنية في دول الملجأ بحاجة إلى الدعم المادي والفني للحفاظ على الاستقرار في معسكرات اللاجئين، كما أنها تحتاج إلى توعية بمبادئ حقوق الإنسان وحماية اللاجئين. وبالإضافة إلى دور القضاء والشرطة في هذا السياق يمكن إنشاء آليات

(١) انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال:
Susan Olusola , " The role of Conflict prevention for preventing Refugees flows " , International Journal on Minority and Group Rights , no.8 , 2001. pp.51-55.

لحل الصراع داخل معسكرات اللاجئين[١].

وإدارة مشكلة اللاجئين في أفريقيا لا يجب أن تقتصر على الحماية فقط إنما تحتاج إلى إجراءات لدعمهم ومساعدتهم بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم من خدمات صحية وتعليمية، وبرامج التشغيل التي تهدف رفع مستوى معيشة اللاجئين، والأنشطة الثقافية للشباب، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة الجديدة. ويمكن في ذلك التعلم من بعض النماذج الناجحة في القارة كتجربة اندماج اللاجئين الموزمبيقيين في جنوب أفريقيا والتي رصدتها (مفوضية الأمم المتحدة) كمثال على الاندماج الكامل الذي أصبح من الصعب معه التمييز بين اللاجئين والسكان المحليين، والذي تمتع فيه اللاجئون بحقوقهم حتى أن بعضهم استطاع الوصول إلى مناصب سياسية برئاسة بعض القرى في مقاطعة (ليمبوبو) التي يتركز فيها هؤلاء اللاجئين[٢].

الخلاصة - إذن - أن التعامل مع مشكلة اللاجئين في أفريقيا يحتاج إلى تعاون عدة أطراف. فعلى الدول المانحة والمنظمات الدولية أن تتحمل مسؤوليتها في دعم الجهود التنموية في القارة، والوساطة في المنازعات، ودعم آليات منع وإدارة الصراعات. كما أن عليها أن تتجنب تسييس قضية اللاجئين، وتنظر إليها باعتبارها قضية إنسانية في المقام الأول. ففي الوقت الذي استغلت فيه الدول الغربية أزمة (دارفور) ولاجئيها للضغط على الحكومة السودانية وحصارها كان آلاف اللاجئين يفرون من الكونغو الديمقراطية دون أن يلتفت إليهم أحد[٣].

أما الدول الأفريقية فتحتاج إلى نقل التزامها بمبادئ الحكم الرشيد والعدالة من النصوص القانونية إلى التنفيذ العملي، وعلى دول الملجأ منها أن تحترم القواعد القانونية الخاصة بحماية اللاجئين، وعدم إجبارهم على العودة قسراً إلى دولهم، وعليها بصفة عامة أن تتفهم أوضاع اللاجئين واحتياجاتهم.

(١) انظر في هذه التوصيات:

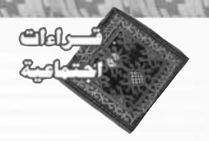
Jeff Crisp , op.cit , pp.168-171; Ebenezer Q.Blavo, op.cit , 46-72.

(2) " Mozambican refugees ' integration in South Africa : a real success story " , UNHCR , 18 June 2004.

(٣) انظر في ذلك: «آلاف اللاجئين يفرون من شرق الكونغو»، موقع الجزيرة، ٢٨/٧/٢٠٠٤.

جدول (١): عدد اللاجئين من دول المنشأ الأفريقية في نهاية عام ٢٠٠٣م		
الدولة*	إجمالي عدد اللاجئين	عدد اللاجئين الذين ترعاهم المفوضية العليا للاجئين
دول الوسط الأفريقي والبحيرات العظمى		
بوروندي	٥٣١,٦٤١	٣٣٣,١٩٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥,٤٠١	٣٤,١٥٨
تشاد	٥٢,٢٧٧	١,٧٤٨
الكونغو	٢٨,٩١٧	١٤,٣٦٣
الكونغوالديمقراطية	٤٥٣,٣٧٢	٣٧٣,٧,٤
غينيا الاستوائية	٥٨٩	٩٣
الجابون	٣٩	-
رواندا	٧٥,٢٧٠	٣٥,٣٧٨
ساوتومى وبرينسب	٤٢	٣٦
تنزانيا	٧١١	٢٣
الإجمالي	**١٠١٧٨,٢٥٩**	**٧٩٢,٧٠٦**
دول الشرق والقرن الأفريقي		
جيبوتي	٥٢٢	٦٩
أريتريا	١٢٤,٠٢٠	٨٠,٣٧٤
إثيوبيا	٦٢,٦٠١	١٦,١٥٠
كينيا	٣,١٦٤	٦٢
الصومال	٤٠٢,١٥٢	٢٨١,٤١٢
السودان	٦٠٦,١٧٩	٤٥٤,٦٦٠
أوغندا	٣٥,٢٤٧	٤,٧٣٧
الإجمالي	**١,٢٣٣,٨٨٤**	**٨٣٧,٤٦٤**
دول الجنوب الأفريقي		
أنجولا	٣٢٣,٥٧٥	١٣١,٧٦٨
بوتسوانا	٥	-
جزر القمر	٥٨	١١
ليسوتو	٦	-
مدغشقر	٨٨	٢
مالاوي	٥٩	-

موريشيوس	٦١	٤٧
موزمبيق	١١١	١
ناميبيا	١,١٩٣	١,٢٦٠
سيشل	٣٨	–
جنوب أفريقيا	٢٨٤	١٠
سوازيلاند	٥	–
زامبيا	١٠٠	٤
زيمبابوي	٧,١٥١	٣٧
الإجمالي	**٣٣٢,٨٣٤**	**١٣٣,٨٣٤**
دول الغرب الأفريقي		
بنين	٢٨٢	–
بوركينافاسو	٨٥٢	١
الكاميرون	٦,١٩٥	١٢٤
كيب فرد	٩	–
كوت ديفوار	٣٣,٦٢٠	٩,٠٣٤
جامبيا	٧٤٨	١٤
غانا	١٥,٨٧٥	١٦٦
غينيا	٣,٨٧٤	٤٩
غينيا ـ بساو	٩٧٥	٧
ليبيريا	٣٥٣,٣١٤	٧٢٧٢,٣٤٨
مالي	٤٦٠	٢٣
النيجر	٧٣٠	٣
نيجيريا	٢٤,٤١٧	٧٨٧
السنغال	٨,٣٥٢	٧,٩١٣
سيراليون	٧٠,٥٧٠	٣٥,٦٦٤
توجو	١٠,٥٤٩	٦٧٤
الإجمالي	**٥٣٠,٨٢٣**	**٨٣٧,٤٦٤**
إجمالي الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٣,٢٧٥,٨٠١	٢,٠٩٠,١١٧



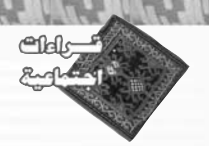
دول الشمال الأفريقي		
مصر	٥,٧٣١	١٨
ليبيا	١,٥٧٠	٢٥
تونس	٢,٥٦٣	٢٤
الجزائر	١١,٦١٧	١٤٠
المغرب	١,٢٩١	٤
موريتانيا	٣٠,٥٢٧	٢٥,٩٦٨
الصحراء المغربية	١٦٥,٧٢٩	١٥٦,١٠٣

* يعتمد تقسيم الدول حسب الأقاليم الفرعية على تقسيم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

المصدر :

2003 Global Refugee Trends, op.cit, pp.18 - 20.

جدول (٢): اللاجئون من دول الملجأ في نهاية عام ٢٠٠٣م		
الدولة	عدد اللاجئين	اللاجئون العائدون إليها
بوروندي	٤٠,٩٧١	٨٢,٤٠٩
أفريقيا الوسطى	٤٤,٧٥٣	٤,٨٥٧
تشاد	١٤٦,٤٠٠	٥٦٨
الكونغو	٩١,٣٢٦	١,٧٨٠
الكونغو الديمقراطية	٢٣٤,٠٣٣	٣,١٦٩
غينيا الأستوائية	–	٢
الجابون	١٤,٠٠٥	–
رواندا	٣٦,٦٠٨	٢٣,٢٩٠
تنزانيا	٦٤٩,٧٧٠	٧
إجمالي دول الشرق الأفريقي	**١,٢٥٧,٩٠٢**	**١١٦,١١٢**
جيبوتي	٢٧,٠٣٤	–
أريتريا	٣,٨٨٩	١٠,١٤٨
إثيوبيا	١٣٠,٢٧٤	٣٠
كينيا	٢٣٧,٥١٢	١٠٦
الصومال	٣٦٨	١٠,٢٦١
السودان	١٣٨,١٦٣	١٢٣
أوغندا	٢٣٠,٩٠٣	٤,٤١٢
إجمالي دول الجنوب الافريقي	**٧٦٨,١٤٣**	**٢٥,٠٨٠**
أنجولا	١٣,٣٨٢	١٣٢,٩٧٧
بوتسوانا	٢,٨٣٨	–
مالاوي	٣,٢٠٢	–
موزمبيق	٣١١	–
ناميبيا	١٩,٨٠٠	٣
جنوب أفريقيا	٢٦,٥٥٨	–
سوازيلاند	٦٨٦	–
زامبيا	٢٢٦٦٩٧	٥
زيمبابوي	١٢,٧٢١	–
إجمالي دول الغرب الأفريقي	**٣٠٦,١٩٥**	**١٣٢,٩٨٥**



بنين	٥,٠٣٤	–
بوركينا فاسو	٤٦٦	–
الكاميرون	٥٨,٥٨٣	٤
كوت ديفوار	٧٥,٩٧١	١٦,٦٠٠
جامبيا	٧,٤٦٥	–
غانا	٤٣,٩٧٤	–
غينيا	١٨٤,٣٤١	–
غينيا ـ بساو	٧,٥٥١	–
ليبريا	٣٣,٩٩٧	٢١,٠٠٠
مالي	١٠,٠٠٩	–
النيجر	٣٢٨	–
نيجيريا	٩,١٧١	٧
السنغال	٢٠,٧٢٦	٧
سيراليون	٦١,١٩٤	٣٣,٢٥٥
توجو	١٢,٣٩٥	٩
إجمالي الدول الأفريقية جنوب الصحراء	**٥٣١,١٧٨**	**٧٠,٨٨٢**
إجمالي دول الشمال الأفريقي	**٢,٨٦٣,٤١٨**	**٣٤٥,٠٥٩**
مصر	٨٨,٧٤٩	–
ليبيا	١١,٨٩٧	–
تونس	٩٩	–
الجزائر	١٦٩,٠٣٣	١٤
المغرب	٢,١٢١	–
موريتانيا	٤٧٥	–

المصدر :

2003 Global Refugee Trends, op.cit, pp.8 - 9.

جدول (٣): النازحين داخل بعض الدول الأفريقية في بداية عام ٢٠٠٣	
الدولة	عدد النازحين*
السودان	٤,٠٠٠,٠٠٠
أنجولا	٢,٠٠٠,٠٠٠
الكونغو الديمقراطية	٢,٠٠٠,٠٠
أوغندا	٦,٠٠,٠٠٠
كوت ديفوار	٥,٠٠,٠٠٠
بوروندي	٤٠٠,٠٠٠
الصومال	٣٥٠,٠٠٠
كينيا	٢٣٠,٠٠٠
الجزائر	١٠٠,٠٠٠
زيمبابوي	١٠٠,٠٠٠
لبييريا	١٠٠,٠٠٠
الكونغو	١٠٠,٠٠٠
إثيوبيا	٩٠,٠٠٠
أريتريا	٧٥,٠٠٠
نيجيريا	٥٠,٠٠٠
غينيا	٢٠,٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠,٠٠٠
السنغال	٥,٠٠٠

* معظم هذه الأرقام تقريبية لصعوبة الوصول إلى الأرقام الدقيقة حول النازحين.

المصدر:

World Refugee Survey 2003, op.cit.